

الحوار السوري العقيم

بهاء العوام
صحافي سوري

لا يبدو غريباً أن تتعثر اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف بسبب وفد الحكومة السورية. فمُنذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها عن هذا الوفد بوصفه مدعوماً من حكومة دمشق ولا يمثلها، كان واضحاً للقاصي والداني أنه مجرد فريق معطل لما سيجري، وخاصة إذا كان الحوار في المدينة السورية سيبقى سورياً - سورياً.

يعرف الجميع منذ البداية أن تقديم إعداد دستور جديد للبلاد على خطوات الانتقال السياسي الأخرى هو مكرمة جديدة من الروس للنظام. لم يابه أحد لذلك وذهب وفد المعارضة والمجتمع المدني دون شروط، لأن كل خطوة تنجز في الحل تنتهي لصالح الملايين من اللاجئين في الخارج والملايين من المضطهدين في الداخل.

وفد المعارضة ذهب خاسراً ميدانياً وسياسياً ليضع دستوراً جديداً للبلاد، وليس لأي سبب آخر. لا يمتلك أن يطالب برحيل الرئيس بشار الأسد، ولا يمتلك أن يطلق سراح المعتقلين في سجون النظام، ولا يمتلك أيضاً أن يطرد أي محتل من سوريا. كل ما بجورته أقلام وأوراق لتدوين المقترحات ونتائج اجتماعات اللجنة. المهمة هي باختصار وضع دستور جديد للبلاد. لم تكن وضع تعريف للإرهاب ولا رفع العقوبات عن نظام الأسد، ولا مطالبة تركيا بالخروج من سوريا، ولا الاعتراف بأن الولايات المتحدة تسرق النفط السوري.

لم يكن أي من ذلك ضرورياً للبدء بتشكيل الدستور. وكان من أراد أن يبدأ بهذا أراد أن يفضل اللجنة. نعم الدستور الجديد سيؤدي إلى انتهاء حكم الأسد، ولولا هذا لما خشيت دمشق من اللجنة الدستورية. يعرف "الرئيس" أن تدرج الحل السياسي من الدستور إلى الانتخابات يعني طرده خارج الرئاسة. لن يقبل السوريون بالأسد مرة أخرى، ومن يعتقد بغير ذلك فهو واهم أو واثق من تزوير الانتخابات الرئاسية.

مندوب الأسد لا يخشى الفشل في الوصول لدستور جديد، وإنما يخشى من تانيب أجهزة المخابرات إذا عاد إلى سوريا دون أن يعطل المساعي الأمامية لإنجاح اللجنة

لا يمتلك نظام دمشق إلا المراوغة والمطالعة ومن ثم تلبية أوامر الروس والإيرانيين. يريد الروس أن تنتقل اللجنة الدستورية إلى أستانة وهناك تتشكل هيئة جديدة لإدارة الحوار السوري على مقاسات أصغر، تماماً كما حدث في جولات أستانة الأولى التي اختصرت فيها المعارضة إلى أطراف وفصائل انتقاهم الضامنون الثلاثة. في أستانة لا يتقوه الأسد ووفده بحرف واحد. هناك تملئ عليهم

وعلى غيرهم الشروط، ويوقعون على البيانات الختامية التي يتفق عليها الضامنون. إذا كان الأسد يريد استعادة زمام الأمور مرة أخرى، فلا بد أن يخرج المحتلين الخمسة من سوريا، روسيا وأميركا وإيران وتركيا، إضافة إلى إسرائيل إذا كان يعتبرها محتلاً.

إذن السبيل الوحيد لكي يبقى الأسد رئيساً هو أن تبقى الأزمة في البلاد مستمرة للأبد. هذا هو التعريف الوحيد للأبد، الذي يمكن أن يكون فيه الأسد الابن خالدًا. أما إذا حدث غير هذا، فإن خلود الابن والأب سينتهي إلى غير رجعة. لن تتحول الجمهورية إلى ملكية ولن يكون هناك الأسد الخامس عشر أو السادس عشر.

في الجولات السابقة من مفاوضات جنيف، لم يكن نظام دمشق مضطراً للفجاجة في مصاصته ورفضه للحوار. كان يكفي أن تترك المعارضة تتكلم وتطالب برحيل الأسد قبل التفاوض على أي شيء آخر، حتى تغلق جميع الأبواب في وجهها، وتعود أدرجها لتواجه الخسارة تلو الأخرى على الأرض وفي الأروقة السياسية.

كان يومها الحوار السوري السوري عقيماً لأن المعارضة كانت تظن نفسها أفضل من النظام، والعالم بأكمله يقف إلى جانبها. أما اليوم فالحوار عقيم لأن النظام يظن نفسه أفضل من المعارضة، والعالم بأكمله يعترف بانتصاراته. يظن الأسد أن جميع قادة العالم سيأتون إليه صاغرين وممتنين بقوله بمصافحته. ظل النظام يكذب على نفسه بانتصارات وهمية حتى صدق الكذبة. لم يعد يستطيع مقاربة الأحداث إلا من موقع المنصر. كان لديه الوهم ذاته



سوريا دون أن يعطل المساعي الأمامية لإنجاح اللجنة. وثيقة الثوابت التي يطرحها اليوم رئيس وفد دمشق أحمد الكزبري، لا تختلف أبداً عن وثيقة رئيس وفد النظام في جولات جنيف الأولى بشار الجعفري. هي مجرد أداة لتعطيل المفاوضات. فالمعارضة لا تستطيع القبول بها، ليس لأنها ترفض محتواها فقط، وإنما لأنها لا تتعلق بعمل اللجنة ولا تؤسس لدستور جديد. ما يجب على المعارضة فعله قبل الاجتماعات القادمة، إن بقيت للجنة على قيد الحياة طبعاً، هو الإشراف على دمشق الاعتراف بوقتها ممثلاً رسمياً لها وإفراج جيوب أعضائه من وثائق الثوابت قبل سفرهم إلى جنيف. فالثابت الوحيد في أي حوار سوري يجب أن يكون الإيمان بجذواه، وبهذا فقط لن يكون عقيماً.

دستور كتب في موسكو، وصيغت تشريعاته بما يتوافق مع رؤية روسيا أميركية أوروبية تركية إيرانية لحل الأزمة. لا يشعر الأسد بالخرج من التانيب أو الأوامر الروسية والإيرانية. عاش هذا الأمر مرات عديدة، وهو لا يمارس رئاسته إلا في الأوقات التي تشغل فيها طهران بقضايا أخرى غير سوريا، أو تكون موسكو في خضم جولة تفاهم جديدة مع الأميركيين أو الأتراك أو الأوروبيين حول الأزمة أو قضية أخرى ذات اهتمام مشترك. رغم وضوح هذه الحقيقة يأتي إلى جنيف من يضرب بسيف الأسد بوصفه زعيماً للشعب، كما قال له يوماً عضو خرف في مجلس الشعب. لا يخشى مندوب الأسد فشل السوريين في الوصول لدستور جديد، وإنما يخشى من تانيب أجهزة المخابرات إذا عاد إلى

قبل عام 2011، وعندما استيقظ من أحلام اليقظة راح يستنجد بالروس ومن قبلهم الإيرانيين، كي يبقى جالساً على كرسي الرئاسة، حتى ولو كان ثمن ذلك تدمير البلاد بأكملها. صحيح أن موسكو تواصل تفاهاتها ومفاوضاتها مع الأميركيين والأتراك والإيرانيين وغيرهم لإنهاء الحرب في سوريا. لكن يخطئ النظام إذا كان يظن أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يفعل ذلك ليعيد للأسد كل شيء كما كان قبل 2011، ومن ثم يرحل بهدوء بعد شكر الأسد على استضافة قواته لسنوات في اللاذقية. كم تبدو هذه النظرة سطحية وضيقة لما جرى ويجري في سوريا. وكما يشير هذا إلى استمرار الحوار العقيم بين الحكومة والمعارضة لسنوات، خاصة إذا لم يات يوم يامر فيه الروس الأسد بالتوقيع على

تركيا باتت أسيرة لروسيا والعقوبات الغربية تلوح في الأفق

والاستراتيجي على روسيا، فإن أي خلاف في المستقبل يتسبب في فرض عقوبات سيكون أكثر ضرراً.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وفي إطار الاتفاق، ضمنت تركيا أيضاً سعراً لكل كيلوات ساعة من الطاقة المنتجة في المحطة على مدار الخمسة عشر عاماً التالية. ويقول تقرير حزب الشعب الجمهوري إن الاتفاق ينص أيضاً على أن المحطة النووية والطاقة التي تنتجها ملك لروسيا، وإن حصة روستاتوم فيها لن تنخفض عن 51 بالمئة وأن تركيا ستستشري كل الطاقة التي تنتجها. ونظراً لبدء تشغيل المحطة في عام 2023، فستكون هذه الشروط قائمة حتى عام 2038.

ويقول تقرير حزب الشعب الجمهوري إن روسيا ستحتق ثلثة أضعاف استثماراتها الأولية مع ضمان سعر الكيلوات ساعة عند 0.1235 دولار وتوقع إنتاج المحطة عند 19 مليار كيلوات ساعة سنوياً. ويعني هذا أن تركيا ستدفع للشركة الروسية المملوكة للدولة أكثر من 2.3 مليار دولار مقابل الطاقة المنتجة في المحطة كل عام، وما يربو على 35 مليار دولار على مدار فترة 15 عاماً.

ويقول حزب الشعب الجمهوري إن تركيا بهذا المعدل ستدفع مبالغ كبيرة مقابل الطاقة من محطة روستاتوم، لأن سعر الكيلوات الذي حددته هيئة تنظيم سوق الطاقة في تركيا هو 0.029 دولار فقط. وبهذا المعدل، يصل سعر الطاقة من المحطة النووية إلى 551 مليون دولار فقط في العام، أي أقل بنحو 1.8 مليار دولار مما وافقت الحكومة التركية على دفعه لروستاتوم. ويصل هذا إلى ما يقرب من 27 مليار دولار أعلى من سعر السوق على مدار 15 عاماً، وهو مبلغ لن يخفقه حتى التضخم والتغيرات الإيجابية في أسواق العملات. علاوة على ذلك، ثمة مساهمة بقيمة 10 مليارات دولار في المشروع، إضافة إلى الإعانات والإعفاءات الأخرى المقدمة في صورة حوافر فائقة.

بعبارة أخرى، تشير البيانات الواردة في تقرير حزب الشعب الجمهوري إلى المحطة النووية باعتبارها 37 مليار دولار لروسيا، يتم دفعها بتكلفة باهظة للغاية على الاقتصاد التركي. ولم يرد وزير الطاقة والموارد الطبيعية فاتح دونمان على تقرير الحزب أو على الأسئلة التي طرحها أعضاء البرلمان من الحزب. ورغم ذلك، من الواضح أنه مع تعمق اعتماد تركيا الاقتصادي

وعندما تم توقيع الاتفاق في عام 2010، نص على أن الجانب الروسي سيضمن التمويل والاستثمار للمحطة. لكن في عام 2015، أسقط الجيش التركي طائرة مقاتلة روسية على الحدود، مما أثار أزمة دبلوماسية بين البلدين. وفرضت موسكو عقوبات على تركيا ما خفض تدفق السياح على البلاد، وفرضت قيوداً على الواردات كما فرضت قيوداً على الشركات التركية التي تعمل في روسيا.

وقد ناقشت أنقرة هدفها المتمثل في زيادة حجم التجارة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى 100 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذا قد يكون ضد مصالح تركيا في حالة روسيا: ففي عام 2018، بلغت حصة الصادرات التركية من حجم التجارة البالغ 25.5 مليار دولار مع روسيا 4.2 مليار دولار فقط، في حين حققت روسيا 21.3 مليار دولار.

لغت حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي في تركيا الانتباه إلى اعتماد تركيا المتزايد على روسيا مالياً وفي مجال الطاقة، في تقرير قدمه إلى البرلمان خلال مناقشات بشأن ميزانية عام 2020، مشيراً إلى أن هذا قد يؤدي إلى مخاطر جسيمة في السنوات المقبلة. وما يثير القلق بشكل خاص الاتفاق مع شركة روستاتوم الروسية للطاقة النووية لبناء محطة نووية في جنوب تركيا.

بقوة، وينتشر قطاع السياحة في تركيا باستقبال ستة ملايين سائح روسي سنوياً وتصدر تركيا كميات كبيرة من المنتجات الزراعية إلى روسيا حيث أبرم المفاوضون الأتراك عقوداً لتنفيذ مشاريع بناء تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

هذه العلاقات قوية جداً من منظور استراتيجي، حيث تعتمد تركيا على الغاز الروسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة وتم التعاقد مع شركة روسية لبناء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية في تركيا.

وناقشت أنقرة هدفها المتمثل في زيادة حجم التجارة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى 100 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذا قد يكون ضد مصالح تركيا في حالة روسيا: ففي عام 2018، بلغت حصة الصادرات التركية من حجم التجارة البالغ 25.5 مليار دولار مع روسيا 4.2 مليار دولار فقط، في حين حققت روسيا 21.3 مليار دولار.

لغت حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي في تركيا الانتباه إلى اعتماد تركيا المتزايد على روسيا مالياً وفي مجال الطاقة، في تقرير قدمه إلى البرلمان خلال مناقشات بشأن ميزانية عام 2020، مشيراً إلى أن هذا قد يؤدي إلى مخاطر جسيمة في السنوات المقبلة. وما يثير القلق بشكل خاص الاتفاق مع شركة روستاتوم الروسية للطاقة النووية لبناء محطة نووية في جنوب تركيا.

ويقول مسؤولون من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) إن وجود الإنظمة الروسية على الأراضي المتحالفة مع الناتو قد يجعل الأجهزة العسكرية للحلف معرضة للاستهداف، لكن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو أكد أن الإختبارات قد أجريت بالفعل. وقال أيضاً إنه لا توجد طريقة كي تترك تركيا منظومة أس 400 في المخازن لأن حلفائها في الناتو تقاسعوا عن تزويدها بأنظمة الدفاع الجوي التي تحتاجها بشدة. وستكون الصواريخ على الأرجح جاهزة للعمل بشكل كامل في الربع المقبل، وفقاً للجدول الزمني الذي سبق أن ناقشه المسؤولون الأتراك. وقال رئيس شركة تصدير الأسلحة الروسية روسوبورون إكسبورت هذا الشهر إن المفاوضات قد اكتملت تقريباً بالنسبة لتركيا لشراء شحنة ثانية من منظومة أس 400 في وقت قريب من بدء تشغيل الأنظمة الأولى.

الصفقة التي تقدر بأربعة مليارات دولار لشراء المزيد من أنظمة أس 400 قد تمهد الطريق لتركيا لشراء طائرات مقاتلة روسية من طراز سوخوي 35 لسد حاجتها إلى طائرات من الجيل الجديد، بعد تعليق واشنطن مشاركة تركيا في برنامج إنتاج الطائرات المقاتلة من طراز أف 35 وتعطيل طلب أنقرة شراء 100 طائرة.

وفي الوقت نفسه، تواصل أنقرة وموسكو تعزيز العلاقات الاقتصادية

ذو الفقار دوغان
كاتب في موقع
أحوال تركية

الركود الاقتصادي الذي تعاني منه تركيا قد يتفاقم بسبب السياسة الخارجية للحكومة، التي تخاطر بمواجهة عقوبات من الغرب، حين تدفع البلاد للاعتماد بشكل كبير على روسيا.

أردوغان طلب من المواطنين الأتراك هذا الأسبوع التعامل بالليرة التركية وليس بالعملة الأجنبية، في علامة مؤكدة على وجود مشكلة اقتصادية في المستقبل القريب

وفي تكرار لدعوة طرحها العام الماضي، عندما كانت تركيا تعاني من أزمة عملة كبرى بسبب عقوبات أميركية محدودة، طلب الرئيس رجب طيب أردوغان من المواطنين هذا الأسبوع التعامل بالليرة التركية وليس بالعملة الأجنبية، في علامة مؤكدة على وجود مشكلة اقتصادية في المستقبل القريب. عندما اشتدت أزمة العملة بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على تركيا بسبب سجن قس أميركي في أغسطس 2018، وصف أردوغان دعم الليرة بأنه واجب وطني. ومع ذلك، تظهر أرقام البنك المركزي التي تم الإعلان عنها في 15 نوفمبر أن مخدرات العملة الأجنبية في تركيا قد زادت بمقدار 36 مليار دولار لتبلغ 225.5 مليار دولار في العام المنصرم.

ورغم المخاوف الاقتصادية المستمرة، فقد خاطرت تركيا بمواجهة مزيد من العقوبات الأميركية هذا الأسبوع بقيامها باختبار أنظمة الدفاع الصاروخي أس 400 التي اشترتها من روسيا في تحد لواشنطن. وأعلنت أنقرة أن طائرات مقاتلة من طراز أف 16 من سلاح الجو التركي ستطير فوق العاصمة لمدة يومين لاختبار الأنظمة الروسية، التي تم نشرها في قاعدة جوية قرب المدينة. ونفى هذا مزاعم سابقة مفادها أن تركيا سوف تتجنب عقوبات أميركية من خلال عدم تفعيل منظومة أس 400.

